

قطر المعزولة عربياً ترفع شعار مع تركيا ظالمة أو مظلومة

الدوحة مع أنقرة ضد الجامعة العربية والأمم المتحدة وحلف الناتو

الموقف القطري من التدخل العسكري التركي في الشمال السوري، ليس فقط موقفاً شاذاً بخروجه عن شبه الإجماع العربي والدولي على إدانة ذلك التدخل ومعارضته، لكنه أيضاً موقف خطير يؤسس لسابقة تتمثل في منح دول إقليمية "حق" غزو أراضي العرب بذريعة الدفاع بشكل استباقي عما تعتبره تلك الدول أمنها القومي.

الدوحة - شدّت قطر عن حالة شبه الإجماع العربي والدولي في معارضة التدخل العسكري التركي بالشمال السوري، معربة عن "تفهمها" لذلك التدخل المدان رسمياً من قبل الجامعة العربية، والمتنقده دولياً من قبل أغلب دول العالم بما في ذلك شركاء تركيا في الحلف الأطلسي.

وقال وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، الثلاثاء، إن تركيا لا يمكنها أن تصير حتى تصل التهديدات داخل أراضيها، معرباً عن تفهمه للعملية العسكرية التركية داخل الأراضي السورية والتي تطلق عليها أنقرة اسم "تبع السلام".

وبحسب محللين سياسيين، فإن الموقف القطري امتداداً للسياسة الخارجية القطرية المعقّدة والمليئة بالتناقضات، والمتولّدة في الفترة الراهنة عن "قوبيا" عزلة الدوحة التي تقاطعها أربع دول عربية؛ هي السعودية والإمارات ومصر والبحرين، بسبب علاقاتها المشوهة بالتنظيمات الإرهابية والجماعات المتشدّدة، وهي علاقات تمثل نقطة التقاء بين تركيا وقطر.

التأسيس لسابقة خطيرة تمنح دولاً إقليمية "حق" التدخل العسكري في عمق الأراضي العربية لمواجهة ما تعتبره تهديدات لأمنها

ووصف محلل سياسي قطري بنعت نفسه بـ"المستقل" موقف بلاده من التدخل التركي في الشمال السوري بـ"الموقف الصعب والمرحج الذي يضع قطر، ليس فقط في موضع الخروج عن الإجماع الإقليمي والدولي، ولكن أيضاً في موضع مخالفة قيم مبادئ أساسية تتعلق بسيادة الدول على أراضيها وحماية وحدتها الترابية والحفاظ على



يبدأ نخب ما تبقى

مقبول"، موضحاً أن موسكو لم توافق على هذه العملية مسبقاً. كذلك اعترضت فرنسا والمانيا على العملية، فيما عبّر حلف الأطلسي الذي تنتمي إليه تركيا عن خشيتها من تداعيات الهجوم على قتال تنظيم الدولة الإسلامية.

وكانت الجامعة العربية قد أدانت في اجتماع على مستوى وزراء الخارجية العدوان التركي على الأراضي السورية واعتبرته خرقاً واضحاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي التي تدعو إلى الحفاظ على وحدة واستقلال سوريا، ما حدا بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى وول ستريت جورنال الأميركية أن الجامعة العربية "فقدت شرعيتها".

النصرة المصنّف إرهابياً. وقتل هؤلاء السياسية الكردية هفرين خلف، كما وثقت كاميرات المسلحين أنفسهم عملية قتل أسرى مقيدين بدم بارد وفي أجواء من المرح والتباهي على طريقة تنظيم داعش.

ولم يستبعد مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الثلاثاء، تحميل تركيا المسؤولية عن عمليات الإعدام تلك، ويناقض الموقف القطري المساند بالكامل لتركيا مواقف الكثير من البلدان والمنظمات ذات الوزن والتأثير على الساحة الدولية.

ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية، الثلاثاء، عن الكسندر لافرينتييف مبعوث الكرملين إلى سوريا وصفه للهجوم التركي في شمال شرق سوريا بأنه "غير

القضاء على التهديد هناك، وسجّل تركيا واضح بانها لا تود البقاء على الأرض السورية في المستقبل".

وبلغ الموقف القطري مدى غير مسبوقة من الانحياز لتركيا ضد الإرادة والمصلحة العربية حين وصف العدوان التركي على سوريا بأنه تحرير. وقال "الأماكن التي تم تحريرها هي الآن في وضع أفضل، لم نسمع أي تطهير عرقي أو أي انتهاكات من قبل تركيا".

ورافقت العملية العسكرية التركية في الشمال السوري منذ أيامها الأولى عمليات قتل على الهوية واعداءات على المدنيين نغذها المقاتلون السوريون الذين جلبتهم تركيا للقتال إلى جانب قواتها ويُعتقد على نطاق واسع أنهم من تنظيمات متشدّدة مثل تنظيم جبهة

مجموعات محددة تابعة لحزب العمال وهي مدانة ومصنفة بانها إرهابية".

ويظهر الكلام الأخير تبني قطر بشكل كامل للطرح التركي الذي يصرّ على التي تحصر نشاطها العسكري داخل الخلط بين قوات سوريا الديمقراطية التي تحضر نشاطها العسكري داخل الأراضي السورية وكانت لها مساهمة كبيرة في الحرب على تنظيم داعش الذي يضم في صفوفه الآلاف من المقاتلين الأجانب الذين دخلوا سوريا عبر الأراضي التركية، وبين حزب العمال المعارض لتركيا والذي يخوض ضدها صراعاً مسلحاً مستمراً منذ عقود.

وتحدّث الوزير القطري نيابة عن الأتراك نافياً نيّة أنقرة الإبقاء على جيشها داخل الأراضي السورية قائلاً إن عملية "تبع السلام لها هدف واحد هو

انفراجة بأزمة الوقود في المناطق اليمنية الخاضعة للحوثيين

الحكومة اليمنية والمتمردون الحوثيون برعاية أممية في ستوكهولم خلال شهر ديسمبر الماضي. وعباً عن نجاح الاتفاق في إرساء هدنة هشة في المحاذية، فإن تنفيذ باقي بنوده لا يزال يتعثر بسبب الخلافات الحادة في تفسيرها.

وأفاد مسؤول عسكري حكومي بإلغاء اجتماع كان مقرراً الثلاثاء للجنة إعادة الانتشار، المشرفة على وقف إطلاق النار في المحافظة.

وتتكون اللجنة من ممثلين للحكومة وجماعة الحوثي، ويرأسها الجنرال أنهيجيت كوها كبير المراقبين الدوليين لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

الحكومة اليمنية تتهم الحوثيين بالمسؤولية عن إلغاء اجتماع اللجنة إعادة الانتشار للمرة الثانية في ظرف أسبوع واحد

وقال المتحدث باسم القوات الحكومية المشتركة في الساحل الغربي لليمن العقيد وضاح الديبش لوكالة أنباء إن الأمم المتحدة أبلغت الفريق الحكومي في اللجنة رسمياً بإلغاء الاجتماع. وأرجع قرار الإلغاء إلى رفض الحوثيين المشاركة فيه، بسبب ما أسموه عدم وجود وقف لإطلاق النار. وأضاف الديبش أن هذه هي المرة الثانية التي يُلغى فيها الاجتماع خلال أسبوع عقب مماطلة الحوثيين، وعدم التزامهم بالاتفاقيات المسبقة التي أشرفت عليها الأمم المتحدة.

استجابة لطلبات المنظمات الدولية المتخصصة، ودعمًا لجهود المبعوث الدولي لتطبيق اتفاق ستوكهولم".

وشددت الحكومة على ضرورة الالتزام بالضوابط المقررة والتزام التجار وأصحاب السفن العشر بالسداد النقدي للرسوم الضريبية والجمركية والحوادث القانونية الأخرى، وفقاً لتعميم اللجنة الاقتصادية الحكومية.

وأكدت على ضرورة إلزام الحوثيين بالسماح للتجار باستكمال إجراءاتهم مباشرة للحصول على وثيقة الموافقة الحكومية الصادرة من المكتب الفني للجنة الاقتصادية، وعدم منعهم من تقديم أي من الوثائق المطلوبة أو إشعارات سداد الرسوم بحسب النظام المعمول به في باقي الموانئ.

ومنذ أكثر من أسبوعين تعيش المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين أزمة خانقة في المشتقات النفطية أدت إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير وظهور سوق سوداء تباع فيها هذه المواد الحيوية بضعف سعرها الرسمي.

وبشكل متكرر تتهم جماعة الحوثي التحالف العربي والحكومة اليمنية باحتجاز السفن النفطية ومنعها من دخول ميناء الحديدة.

بدورها حملت الحكومة في أوقات سابقة جماعة الحوثي مسؤولية عدم وصول السفن في وقتها لعدم التزامها بضوابط استيراد الوقود الذي تشرف عليه اللجنة الاقتصادية في الحكومة الشرعية.

وكان الوضع في محافظة الحديدة الواقعة غربي اليمن والتي تضم ميناء استراتيجياً، موضوع اتفاق وقّعه

الحديدة (اليمن) - تلوح انفراجة في أفق أزمة الوقود الحادة التي تشهدها المناطق اليمنية الخاضعة لسيطرة المتمردين الحوثيين، وذلك مع الإعلان عن السماح بدخول سفن حملة بمشتقات نفطية عبر ميناء الحديدة غربي اليمن.

وتخضع المنافذ البحرية اليمنية لرقابة صارمة من قبل التحالف العربي الداعم للسلطات المعترف بها دولياً، وذلك بسبب استخدام المتمردين الحوثيين لتلك المنافذ لتفريب الأسلحة المقدّمة لهم من قبل داعمتهم إيران ومن ضمنها قطع طائرات مسيرة وصواريخ باليستية تستخدم في استهداف الأراضي السعودية.

وقالت وكالة "سبأ" الرسمية، الثلاثاء، نقلاً عن مصدر حكومي إن الحكومة الشرعية سمحت بإدخال عشر سفن حملة بالوقود، متهمّة الحوثيين بعرقلة دخولها سعياً لإفشال جهود تطبيق اتفاق ستوكهولم. كما عزت العرقلة إلى قيام الحوثيين بمنع التجار من الالتزام بتطبيق قرار الحكومة رقم 49 لعام 2019 الهادف إلى تحصيل الرسوم الضريبية والجمركية والحوادث القانونية الأخرى وتخصيصها لسفن مرتبات المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين.

وأضاف المصدر أنّ "مبادرة الحكومة اليمنية بالسماح للسفن بالدخول إلى ميناء الحديدة وتفريغ حمولتها تأتي انطلاقاً من حرصها على التعجيل بإدخال شحنات الوقود إلى الحديدة وتخفيف من معاناة المواطنين وتحسين الوضع الإنساني في مناطق سيطرة الميليشيات الانقلابية، وكذا



اطمئنوا

عودة الأمير تخفف حالة القلق في الكويت

طبية وصفت بالمطمئنة بحسب مصادر رسمية كويتية. وقد تم إرجاء لقاء للأمير كان مقرراً مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الثاني عشر من الشهر الماضي. وخلال الصحافة الماضية انتشرت في الكويت شائعات حول صحة أمير البلاد اضطرت رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إلى الخروج للإعلام والتأكيد على تواصله مع الأمير مشيراً إلى تمتعه بصحة جيدة. وفي 18 أغسطس قال الديوان الأميري إن أمير البلاد تعافى من "عارض صحي تعرض له بعد فحوصات طبية تكلفت نتائجها بالنجاح"، ولاحقاً ظهر الشيخ صباح الأحمد مستقبلاً عدداً من الشيوخ وكبار المسؤولين في الدولة، فيما اعتبر أنه رسالة طمأنة للرأي العام الكويتي بشأن صحة أمير البلاد.

الكويت - يضيء أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بعودته، اليوم الأربعاء، إلى بلاده من رحلة استشفاء ونقاهة بالولايات المتحدة كان قد بدأها قبل أكثر من شهر، حالة من الإطمئنان في البلد الذي أظهر قلقاً استثنائياً من التطورات الأخيرة في المنطقة وما حملته من توتر في علاقة إيران بعدد من خصومها الإقليميين والدوليين على رأسهم الولايات المتحدة. ويلعب الأمير دوراً محورياً في النظام القائم بالكويت ويمثل بسلطاته الواسعة ضماناً الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في البلد.

وكثيراً ما تحيل أنباء مرض الشيخ صباح الأحمد البالغ من العمر تسعين سنة، على بعض الصراعات على السلطة